قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨٧

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتى تتيح اليابان بمقتضاها منحة قدرها ١٣٤ مليون ين ياباني لمشروع توسيع مستشفى الأطفال بجامعة القاهرة

والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيـــدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتى تتيح اليابان بمقتضاها منحة قدرها ١٣٤ مليون ين ياباني لمشروع توسيع مستشفى الأطفال بجامعة القاهرة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٧، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى غرة ذى القعدة سنة ١٤٠٧ (٢٧ يونيه سنة ١٩٨٧)

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٠ من ذى القعدة سنة ١٤٠٧هـ الموافق ٦ من يوليه سنة ١٩٨٧ م .

القاهرة فى ٢٦ أبريل ١٩٨٧

صاحبة السعادة

الأستاذة / أميمة عبد العزيز

وكيل أول الوزارة

وزارة التخطيط والتعاون الدولى

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ ـــ بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع توسيع مستشفى الأطفال بجامعة القاهرة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية (والمشار إليه فيما يلى بـ " المشروع ") ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى مائة وأربعة وثلاثين مليون ين (١٣٤,٠٠٠,٠٠٠ ين) (والمشار إليها فيما يلى بـ " المنحة ") .

٢ ـــ تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية وبين ٣١ مارس ١٩٨٨ ، إلا إذا تم إتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـــ تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء الخدمات الآتية من رعايا يابانيين (يقصد بعبارة رعايا يابانيين عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) الخدمات الضرورية لعمل التصميمات التفصيلية اللازمة لتنفيذ المشروع .

٤ ـــ تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا باليابانى مع رعايا يابانيين لشراء الخدمات المشار إليها فى الفقرة ٣ . وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ ـــ (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات باليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تتم إقرارها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ (والمشار إليها فيما بعد بـ " العقود التى تم إقرارها ")

فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها (يشار إليه فيما بعد بـ " البنك ") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات باليين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع لرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم إقرارها ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ ـ تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(١) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها .

(٢) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها طبقا للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ، و

(٣) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

٧ ـ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يثور من أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة إتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان لإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى إختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وانى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

جونزو يامادا

القائم بالأعمال اليابانى

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٢٦ أبريل ١٩٨٧

صاحب السعادة

السيد / جونزو يامادا

القائم بالأعمال اليابانى

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالإحاطة بأنى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على مايلى :

" أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ ـ بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع توسيع مستشفى الأطفال بجامعة القاهرة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية (والمشار اليه فيما يلى بـ " المشروع ") ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى مائة وأربعة وثلاثين مليون ين (١٣٤,٠٠٠,٠٠٠ ين) (المشار اليها فيما يلى بـ " المنحة ") .

٢ ــ تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة مابين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية وبين ٣١ مارس ١٩٨٨ ، إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ــ تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء الخدمات الآتية من رعايا يابانيين (يقصد بعبارة رعايا يابانيين عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) الخدمات الضرورية لعمل التصميمات التفصيلية اللازمة لتنفيذ المشروع .

٤ ــ تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء الخدمات المشار إليها فى الفقرة ٣ وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ ــ (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم إقرارها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ (والمشار إليها فيما يلى بـ " العقود التى تم إقرارها ") فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها (يشار إليه فيما بعد بـ " البنك ") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (أ) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا

اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم إقرارها ، ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ — تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(١) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها .

(٢) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها طبقا للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ، و

(٣) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

٧ — تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم الردنيا تعن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيد للترتيبات السابقة بمثابة إتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان لإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ" .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين حكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان الإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات العربية واليابانية والانجليزية والكل منها نفس الحجية ، وعند أى إختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى

وإنى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

أميمة عبد العزيز
وكيل أول الوزارة
وزارة التخطيط والتعاون الدولى

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨٧ الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٧ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتى تتيح اليابان بمقتضاها منحة قدرها ١٣٤ مليون ين يابانى لمشروع توسيع مستشفى الأطفال بجامعة القاهرة والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٦ ؛

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣٠ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

تنشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتى تتيح اليابان بمقتضاها منحة قدرها ١٣٤ مليون ين يابانى لمشروع توسيع مستشفى الأطفال بجامعة القاهرة والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٦ ، ويعمل بها اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١٦ .

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد المجيد